التنميـة المحليـة بين الاطار الفكـري والواقـعي

د. سميرة لغويل، أ. نوال زمالي

جامعة تبسة–الجزائر

الملخص:

تتناول هذه المقالة أهم النقاط الأساسية حول التنمية المحلية كعملية و جزء مهم في عملية التنمية ككل ، نظرا لمل تتميز به من مرونة و قدرة على الانتشار في مختلف أنحاء البلد، و الاستغلال الأمثل للموارد المحلية اضافة إلى أنها أداة فعالة في معالجة الكثير من القضايا و المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و غيرها ، كما تم معالجة تجربة التنمية المحلية في الجزائر.

Abstract:

This article will study the most important points in the local development as a process and as a part of the development. That is due to the flexibility of the development and its possibility to spread all around the country, and its well investment of the local resources. It is also an efficacious tool in dealing with number of economic, social and cultural questions and problems. We will also analyse the Algerian experience in the local development in Algeria.

مقدمة :

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تزايد بها الاهتمام خاصة في الآونة الأخيرة في العديد من البلدان ، إما على مستوى السياسات الاقتصادية لمختلف الدول ، أو على مستوى البحوث العلمية و الأكاديمية ، حيث أصبحت تقدم في البلدان النامية كبديل استراتيجي لمعالجة الخلل التنموي السائد داخل المجتمعات .

و لقد أصبحت مشكلة التنمية من أهم المشكلات التي تواجه هذه الدول ، و الجزائر كغيرها من الدول النامية التي وجدت نفسها أمام مشاكل التخلف ، م هي اليوم تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة و مستدامة قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعددة الجوانب التي عرفتها ، هذه التنمية لا يمكن تجسيدها إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل و من القاعدة نحو المركز، واضعة التنمية المحلية كأساس و منطلق لها و من هنا يمكن طرح الإشكال الآتي: ماهي التنمية المحلية ؟ و ماهي أهم مشكلاتها ؟ و ماهي ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر؟

أولا– النّشأة التاريخية لظهور مصطلح التّنمية المحليّة:

لم يكن مصطلح التّنمية المحليّة يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالأبحاث الاقتصادية كانت مركّزة أبحاثهم ودراساتهم على مصطلح النّمو الاقتصادي، لكن منذ الستّينات من القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى لمصطلح التّنمية المحليّة وذلك من خلال تنامي اهتمام الدّول بالتّسيير على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التّسيير الموحّد على المستوى المركزي الّذي كان يسيطر على غالبيّة اقتصاديات العالم. وقد مرّ مصطلح التّنمية المحليّة بمرحلتين أساسيتين: مرحلة النّضال ثمّ مرحلة الاعتراف المتعدّد الأشكال، حيث عرفت فترة العشرينات العديد من المشاريع الّتي اهتمّت بتطوير المناطق الريفيّة .**(1)**.

وكان الظّهور الفعلي والأوّل لمصطلح التّنمية المحليّة في بداية ستّينات القرن الماضي وتحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدّولة الّتي أرادت أن تجعل من إعداد التّراب أولويّة وطنيّة وكان الهدف من هذا القرار هو القضاء على الفوارق الجهويّة بين العاصمة والضّواحي، وهذا عن طريق سياسة إداريّة تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصاديّة من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح، هذه النّظرة الفوقيّة (اتّخاذ القرارات من المركز دون التّشاور مع السّكان المحلين) كانت مرفوضة من قبل مختلف الفاعلين المحليين الّذين يعتبرون أنّ تنميّة أيّ إقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات السّكان ومتطلّباته، وهذا ما أدّى إلى تطبيق التّنمية من تحت والّتي على أساسها تكون استقلاليّة في اتّخاذ القرار من العاصمة وفي جميع المجالات (سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا)**(2)**.

وكان هذا المصطلح في بداية الأمر مرفوض ولم يحض بالقبول، إلّا أنّه مع مطلع الثّمانينات أخذ هذا المصطلح بالظّهور الفعلي والاعتراف من طرف الهيئات المسؤولة، ومن هذا المنطلق اتّخذت التّنمية المحليّة كفرع من فروع التّنمية ككل.

ثانيا- تعريف التّنمية المحليّة:

هناك عدّة تعريفات للتّنمية المحليّة نجد من بينها:

- هي عمليّة ديناميكيّة مقصودة تتمّ من خلال التّدخّل الإداري لغرض التّحكّم والتّوجيه للتّغيير الاجتماعي المقصود عن طريق استثمار الموارد البشريّة، ودعم العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع وذلك من خلال المشاركة الفعّالة لتحقيق الأهداف المجتمعيّة.**(3)**

نرى في هذا التّعريف أنّه ركّز على التّنمية المحليّة بأنّها عمليّة مركّبة ومقصودة من طرف الدّولة، وذلك من أجل الوصول إلى الهدف المسطّر وهو التّغيير الاجتماعي، ونرى في هذا التّعريف أنّه ركّز إلّا على الجانب الاقتصادي وأغفل عن الجوانب الأخرى المهمّة لأنّها عمليّة تكامليّة، إلّا أنّه يتّفق مع باقي التّعريفات في أنّ نجاح التّنمية المحليّة هو عن طريق المشاركة الفعّالة لأفراد مجتمعها.

- تعبّر عن قدرة الأفراد على تحمّل المسؤوليات على المستوى المحلي من خلال دعم العمل الجماعي، الّذي يأخذ على عاتقه مسؤولية تطبيق القرارات والمشاريع والسّياسات بطريقة شاملة.**(4)**.

حسب هذا التّعريف فإنّه يرى حسب وجهة نظره أنّ التّنمية المحليّة هي مسؤوليّة الجميع قبل كلّ شيء خاصّة على المستوى المحلّي إضافة إلى تركيزه على المشاركة الجماعيّة وذلك من أجل الوصول إلى تطبيق السّياسات، ويبقى هذا التّعريف بعيدا عن تحديد أهداف التّنمية المحليّة، وقد أهمل بعض الجوانب اللّازمة في عمليّة التّنمية المحليّة.

- هي العمليات الّتي تتضافر فيها جهود الأهالي والمواطنين مع جهود السّلطات لتحسين الظّروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة للمجتمع المحلّي وللعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التّقدّم.**(5)**.

نرى في هذا التّعريف أنّه قد فرّق بين التّنمية كمفهوم عام والتّنمية المحليّة كمفهوم خاص وجزء من التّنمية الشّاملة، حيث في هذه الأخيرة تسعى كلّ من السّلطات والمواطنين والأهالي معا لتغيير الجوانب الّتي تمسّ الحياة، حيث نرى في هذا التّعريف عكس التّعريفات السّابقة الّتي ركّزت إلّا على الجانب الاجتماعي، ففي هذا التّعريف ركّز على كلّ الجوانب، وأضاف التّعريف مصطلح التّكامل وهو مصطلح نراه مبدأ وميزة أساسيّة للتّنمية المحليّة من أجل الوصول إلى التّقدّم.

- يعرّفها تايلور بأنّها: مجموع أو مجمل الطّرق والوسائل الّتي يتمكّن من خلالها النّاس الّذين يعيشون في مجتمعات محليّة من المشاركة والتّفاعل من أجل تحسين ظروفهم وأحوالهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وهكذا يصبحون جماعات عمل فعّالة ومؤثّرة في برنامج التّنمية المحليّة.**(6)**.

يرى تايلور حسب وجهة نظره أنّ الجانب الاجتماعي هو المسؤول عن نجاح عمليّة التّنمية المحليّة وركّزها في المشاركة والتّفاعل، وتكون مؤثّرة في الجماعات الفعّالة من أجل الوصول إلى التّغيير والتّقدّم. وأشار إشارة فقط إلى تحسين المعيشة الاجتماعيّة والاقتصاديّة فقط، ولم يذكر أنّ الجانب الثّقافي والسّياسي مهمّ في هذه العمليّة النّوعيّة.

- أمّا Pierre Ducosse يرى بأنّه من الرّغم من النّقاش حول مفهوم التّنمية المحليّة منذ التّسعينات إلّا أنّه لم يصدر لحدّ الآن تعريف كامل ومقبول من طرف الجميع، ولذلك عرّفها على أنّها: تجنيد للمتعاملين المحليين (دولة، قطاع عام، خاص، منتجين ومجتمع مدني) المبني على منطق المكان.**(7)**.

تعريف إجرائي: هي مجموعة من المناهج والعمليات الّتي تنظّمها الدّولة والمواطنين معا من أجل النّهوض بالتّغيير في المجالات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة داخل المجتمع المحلّي ونجاحها يكون بالمشاركة الفعّالة من طرف جميع أطراف المجتمع لتحسين أحوالهم وظروفهم.

ثالثا– مقوّمات التّنمية المحليّة:

1– المقوّمات الماليّة:

يعتبر العنصر المالي من العوامل الأساسيّة في التّنمية المحليّة، حيث أنّ نجاح الهيئات المحليّة في آداء واجبها والنّهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحيّة توفير الخدمات للمواطنين يتوقّف لحدّ

كبير على حجم مواردها الماليّة، ومن الطّبيعي أنّه كلّما زادت الموارد الماليّة الّتي تخصّ الهيئات المحليّة كلّما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على أكمل وجه معتمدة في ذلك على نفسها دون اللّجوء إلى الحكومة المركزيّة للحصول على الإعانات الماليّة**(8)**، وهذا عموما يكون بالتّسيير العقلاني والمخطّط لهذه الموارد الماليّة من أجل الوصول إلى الأهداف المسطّرة.

كذلك من المقوّمات الماليّة الّتي تساعد على تحقيق التّنمية المحليّة هي توفّر نظام محاسبي كفء وتنظيم رشيد، وتحليل مالي سليم وموازنة محليّة أو قيم ماليّة دقيقة.**(9)**.

نجد هنا أنّ المقوّم المالي مهمّ وأساسي في نجاح أيّ عمليّة من عمليات التّنمية عموما والتّنمية المحليّة خصوصا حيث يلعب دور مهم في تطبيق المشاريع الجاهزة إذا توفّرت الموارد الماليّة يساعد الجماعات المحليّة من تحقيق أهدافهم وجعلهم يعملون بكفاءة عاليّة واستقلاليّة تامّة.

2- المقوّمات البشريّة:

يعتر العنصر البشري أهمّ عنصر في العمليّة الإنتاجيّة وفي نجاح التّنمية المحليّة، فالعنصر البشري هو الّذي يفكّر في كيفيّة استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الّذي يدير التّمويل اللّازم لإقامة المشروعات، وهو من ينفّذ، ويتابع ويعيد النّظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

إنّ دور العنصر البشري في التّنمية المحليّة يمكن النّظر إليه من زاويتين:

- ✓ الأولى: هي أنّه غاية التّنمية، حيث أنّ هدف التّنمية هو الإنسان.
- ✓ الثّانية: أنّه وسيلة تحقيق التّنمية.**(10)**

لهذا يعتبر العنصر البشري مهمّ جدّا في تحقيق هدف التّنمية المحليّة، باعتبار تنمية الموارد البشريّة من مختلف الجوانب سواء كانت اجتماعيّة، اقتصاديّة، ثقافيّة، وحتّى السّياسيّة لأنّ الإنسان هو من يملك الطّاقة والقدرة للوصول إلى الإبداع والابتكار بكونه هو من يسعى إلى الوصول لتحقيق أهداف التّنمية المحليّة.

3- المقوّمات التّنظيميّة:

تتمثّل المقوّمات التّنظيميّة في وجود نظام للإدارة المحليّة إلى جوار إدارة مركزيّة مهمّته إدارة المرافق المحليّة وتنظيم الشّؤون المحليّة.

يقوم نظام الإدارة المحليّة على مبدأين أساسيين هما:

- مبدأ الدّيمقراطيّة: بكونها تفتح الباب أمام المشاركة الشّعبيّة في شؤون الحكم على المستوى المحلّي، وتدفعه إلى الاهتمام بالشّؤون العامّة، حيث أنّه كلّما استعانت السّلطة المركزيّة بالإدارة المحليّة ومجالسها المنتخبة كلّما كان ذلك مؤشّرا على الدّيمقراطيّة.
- **مبدأ اللّامركزيّة:** أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلّة عن الهيئات المركزيّة**(11)**.

وعموما فإنّ قيام نظام الإدارة المحليّة تفرضه جملة من الأسباب ومنها:

- ✓ التّخفيف من أعباء موظّفي الإدارات المركزيّة وقصرها على الأعمال الإداريّة المهمّة.
- ✓ التّنسيق فيما بين الإدارة المحليّة والحكومة المركزيّة لوضع الخطط والمشروعات الّتي تلائم حاجات السّكان وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.
- ✓ ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفاعليّة، والحدّ من الرّوتين بتبسيط الإجراءات.
- ✓ استخدام أساليب إداريّة مختلفة عن تلك الّتي تطبّقها الإدارة المركزيّة تراعي الظّروف والعوامل المحليّة ممّا يرفع كفاءة العمل.
- ✓ زيادة قدرة الموظّفين المحليين على الإبداع والابتكار.
- ✓ ترسيخ مفهوم الرّقابة الشّعبيّة**(12)**.

رابعا –أهداف التّنمية المحليّة:

للتّنمية المحليّة أهداف متعدّدة منها:

1. وضع الخطط المناسبة وفق أولويات محدّدة لتنميّة المجتمع المحلّي والنّهوض به اقتصاديا واجتماعيا.
2. الارتقاء بمستوى الخدمات الموجودة في المجتمع المحلّي.
3. رفع وعي المواطنين بالمشاركة الفعّالة في عمليات التّنمية.
4. وضع حلول ناجعة للمشكلات.
5. الاهتمام بالأنشطة الوظيفيّة الّتي يمكن أن تشارك في عمليّة تنميّة المجتمع مثل الصّحة والتّعليم والتّرفيه.
6. العناية الّتي لا بدّ وأن توجّه إلى تكوين جماعات تناقش وتدرس عمليّة تنميّة المجتمع، بل وتشارك فيها**(13)**.
7. دعم الإدارة المحليّة حتّى تتمكّن من التّطور والخروج من دائرة الفقر وهذا الدّعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع المختلفة.
8. بروز إمكانيات التّكامل بين المناطق والتّكامل يعني الوصول إلى الأهداف المسطّرة وهو يمسّ مختلف المجالات ويساعد على تحسين نوعيّة الخدمات المقدّمة ويسرّع من عمليّة التّنمية المحليّة.**(14)**
9. توفير المناخ الملائم الّذي يمكّن السّكان في المجتمعات المحليّة من الإبداع والاعتماد على الذّات، دون الاعتماد الكلّي على الدّولة وانتظار مشروعاتها.
10. جذب الصّناعات والنّشاطات الاقتصاديّة المختلفة لمناطق المجتمعات المحليّة بتوفير التّسهيلات الممكنة ممّا يساهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.

وعليه نرى من خلال النّقاط السّابقة الذّكر حول أهداف التّنمية المحليّة حيث يتبيّن لنا أنّ لها دور مهم لأنّها تمتاز بميزة أساسيّة في تحقيق أهدافها وهي إشراك المواطنين وإقحامهم في مشاريع التّنمية من أجل الوصول إلى الإبداع والتّطور داخل المجتمعات، لأنّ إشراك السّكان المحليين فكرا وجهدا في وضع البرامج الهادفة إلى النّهوض بالمجتمع المحلّي عن طريق وعيهم بأهميّة هذه البرامج وعودة فوائدها على المجتمع خاصّة والدّولة ككل.

خامسا- نظريات التّنمية المحليّة:

لقد تميّزت مرحلة الستّينات بظهور نظريّة **أقطاب النّمو** والّتي يمثّلها "**فرونسوا بيرو**"-"**بودفيل**"-"**هيرشمان**" وغيرهم.

كانت هذه النّظريّة موجّهة للحكومات في تلك الفترة محاولة منهم إلى تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق الّتي تميّز المدينة عن الرّيف.

تقوم هذه النّظريّة على أساس الفضاء المتعدّد الأقطاب والّذي يعرّفه بيرو بأنّه: "فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزاءه فيما بينهم وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة"**(15)**.

ومن هنا نرى أنّ هذه النّظريّة تقوم على فكرة تقسيم البلد (الفضاء) إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة سيؤدّي إلى البحث عن كيفيّة تطوير كلّ قطب حسب خصوصيته ومن ثمّة سيؤدّي في النّهاية إلى تنميّة الدّولة ككل وهذا ما يؤدّي إلى القول بأنّ خاصيّة الرّيف تختلف عن المدينة وهذا ما جعل هذه النّظريّة تقوم على فكرة تقسيم الأقطاب.

1- نظريّة القاعدة الاقتصاديّة:

تقوم هذه النّظريّة في الأساس بالاعتماد على فكرة الصّادرات كأساس لتنميّة المناطق، فحسب هذه النّظريّة أنّ مستوى الإنتاج والتّشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التّصدير والّذي يتحدّد بدوره حسب الطّلب الخارجي وفي هذا المجال يقول "**كلود لكور**": "النّمو الحضري يتحدّد بإنشاء مناصب شغل والّذي يخلق مداخيل، هذه المداخيل تأتي من خلال النّشاطات المتميّزة، هذه النّشاطات تؤدّي للتّصدير الّذي يؤمّن من المداخيل من الخارج، هذه المداخيل تسمح بتوفير مختلف الحاجيات المحليّة وكذا توسّع النّمو"**(16)**.

تقسّم هذه النّظريّة الأنشطة الاقتصاديّة داخل المنطقة إلى نشاطات قاعديّة ونشاطات داخليّة.

- ✓ النّشاطات القاعديّة هي النّشاطات الّتي تعطي القطاعات المصدّرة والّتي تساهم في خلق مناصب شغل وجلب مداخيل من الخارج مثل قطاع السّياحة**(17)**.
- ✓ النّشاطات الدّاخليّة هي الأنشطة الموجّهة لتلبيّة الحاجيات الدّاخليّة للمنطقة، وبالتّالي فالتّكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة وبالتّالي تطوير البلد.

2- نظريّة التّنمية من تحت:

تركّز هذه النّظريّة على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلّة لصالحها، ظهرت هذه النّظريّة في بداية السّبعينات وقد تميّزت هذه الفترة بعدّة تحوّلات مسّت الاقتصاد العالمي أهمّها ارتفاع أسعار الطّاقة (البترول) وتكاليف النّقل وانخفاض الماليّة العموميّة ممّا طرح أفكار جديدة وبدائل تمثّلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التّحولات الّتي مسّت المجتمعات واهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعيّة والبيئيّة ومطالبة المجتمعات المحليّة بمساهمة أكبر في القرارات الّتي تمسّ حياتهم.**(18)**

3- نظريّة التّعلّم الجماعي:

تنقسم هذه النّظريّة إلى تيّارين:

أ- الوسط الابتكاري:

ويتعلّق هذا التّيار بالمنشآت الصّغيرة، حيث ترتفع الابتكاريّة من واقع تركّزها في منطقة محليّة مشتركة وتجمّعها في المكان، ممّا يزيد من إمكانيات العمل الجماعي من خلال التّفاعل الاجتماعي والتّلاحم الشّخصي.

ب- القرب المؤسّسي:

حيث تقوم القدرة الابتكاريّة المحليّة على تعلّم تقاليد الممارسة المؤسّسيّة، وخاصّة عبر إتقان (شفرة السّلوك) للمنطقة المحليّة من حيث قواعد العمل الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة.19

4- الهيكل الحضري للتّنمية المحليّة:

يركّز هذا الاتّجاه النّظري على الأهميّة المحوريّة للمناطق الحضريّة والمدينة في تركّز القرارات الابتكاريّة وفي تراكم رأس المال المعرفي ورأس المال الاجتماعي.

وتكمن أهميّة المدينة حسب هذا الاتّجاه في كونها المكان المفضّل لشركات التّكنولوجيا العالية وللوظائف الابتكاريّة، والأكثر أهميّة من ذلك هو أن تندرج المدينة في (منظومة مدينيّة) قادرة على التّطور بطريقة منسجمة ومتوازنة.

باختصار، إنّ التّنمية المحليّة وفق هذا المنظور، تجد تطوّرها في التّنمية الحضريّة وذلك من خلال الابتكار من أجل الوصول إلى منطقة مدينيّة متحضّرة ونامية.**(20)**.

5- نظريّة المقاطعة الصّناعيّة:

تعود بدايات هذه النّظريّة إلى الأعمال الّتي قدّمها "ألفريد مارشال" 1890 الّذي كان أوّل من تحدّث عن التّجمّعات الّتي تنشأ من تمركز مجموعة من المؤسّسات تنشط في نفس المجال وفي منطقة واحدة والّتي أطلق عليها اسم مقاطعة صناعيّة.

تقوم هذه النّظريّة على فكرة أنّ تركّز مجموعة من المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنّفع حيث سيؤدّي إلى:

- ✓ تخفيض تكلفة النّقل سواء عند الشّراء أو عند البيع.

- ✓ الاستفادة من يد عاملة مؤهّلة وقريبة.
- ✓ تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسّسات.

إنّ مميزات المقاطعة الصّناعيّة تتمثّل في:

- ✓ تركّز مجموعة كبيرة من المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة متخصّصة في نشاط معيّن.
- ✓ قيام تضامن وتعاون بين هذه المؤسّسات.
- ✓ قدرة إنتاج مرنة ومسايرة للطّلب المتزايد.
- ✓ مساعدة السّلطات الإداريّة لهذا التّجمّع لما يقدمه من فوائد للمنطقة.

نخلص القول حسب هذا الاتّجاه أنّه من أجل الوصول إلى تنميّة محليّة لا بدّ من تمركز كلّ المؤسّسات الّتي لها نفس التّخصّص ونفس الأعمال وذلك من أجل خدمة المجتمع والوصول إلى التّطور والارتقاء.**(21)**.

سادسا- مشكلات التّنمية المحليّة:

تعاني التّنمية المحليّة جملة من المشكلات يمكن تصنيفها كالآتي:

1- غياب المفهوم القومي للأهداف:

تبيّن ذلك من خلال الممارسات المحدودة من قبل التّنمية والّتي كانت جهودهم منحصرة في إنجاز مجرّد بعض المهام الّتي تتّصل بعلاج بعض المشكلات اليوميّة الملحّة.

2- ضعف المشاركة الشّعبيّة:

إنّ اللّامبالاة والعزلة من السّمات الشّائعة في المجتمعات الّتي تعيش مرحلة ما بعد التّصنّع والّتي أصبحت غير قادرة على اتّخاذ القرار ويرى **ألنسكي** "إنّ المشاركة يمكن أن تتحقّق بين الجماعات الّتي تشعر بالاستياء وتسعى بجهد منظّم إلى تعديل هذه الأوضاع"**(22)**.

وقد أشار **جروسر** أنّه أكّدت الدّراسات تشاؤم الفقراء فيما يتعلّق باحتمالات تغيير بيئاتهم نتيجة لقرون من الإحباط والإهمال وعدم تقدير للمسؤوليّة لاحتياجاتهم الأساسيّة التّقدير المناسب**(23)**

3- البيروقراطيّة:

تعدّ أحد أهمّ المشكلات الّتي يواجهها المجتمع المحلّي والّتي تتطلّب دراسة من جانب أخصائيو تنظيم المجتمع لمواجهة أسبابها والحدّ من تكاثرها على المجتمع المحلّي وذلك يتطلّب الكثير من الوقت والجهد لدراسة هذه المشكلة حتّى يمكن أن تسير عمليات التّنمية بالسّرعة المناسبة، وتحقّق الأهداف المطلوبة وهذا يتطلّب مواجهة البيروقراطيّة في المجتمعات المحليّة مثل:

- ✓ الدّراسة التّربويّة للمشكلات.
- ✓ تحديد الأساليب المناسبة لإنجازها.
- ✓ تفهّم العوامل المؤثّرة على صنع واتّخاذ القرار **(24)**.

إلّا أنّ عمليّة التّنمية تتطلّب الرّجوع للواقع وتكون المشكلات نابعة من أفراد المجتمع والحلول معتمدة عليهم وكلّما كانت المشروعات متوافقة مع احتياجات المجتمع كلّما كان هذا أحد عوامل نجاح التّنمية المحليّة.

4- المثاليّة في تحقيق الأهداف:

وهذا من خلال تحقيق التّخيّلات المثاليّة للقادة والّتي تكون غير مرتبطة بالواقع.

5- عدم التّشخيص السّليم لمشكلات المجتمع:

وهو من أهمّ المعوّقات لجهود التّنمية المحليّة حيث يؤدّي التّشخيص الغير صحيح لمشكلات المجتمع وعلى الممارسة المهنيّة.

ويجب أن تتوفّر في المجتمعات المعلومات والمهارات والموارد الطّبيعيّة وتحتاج المجتمعات لهذه الموارد من أجل التّشخيص المتضمّن لكافّة المشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة وأوضح "**مكماهون**" أنّ تشخيص مشكلات المجتمع تتمّ في المواقف العمليّة.

ويقصد بتشخيص مشكلات المجتمع المحلّي: أسلوب وعمليّة للتّحقّق من مشكلات المجتمع ونطاقها وشدّتها بغرض تحديد إستراتيجيات التّدخّل الّتي يمكن تطبيقها**(25)**.

سابعا- تجربة التّنمية المحليّة في الجزائر:

بعد التّطرّق إلى الجانب النّظري حول التّنمية المحليّة، سوف نحاول دراسة التّنمية المحليّة في الجزائر ومدى إسهاماتها في المجتمع المحلّي، بحيث تعتبر التّنمية المحليّة أهمّ مؤشّر لنجاح التّنمية بصفة عامّة، خاصّة وأنّ التّنمية تشمل مجالات متعدّدة خاصّة بذلك المجتمع، لأنّ لكلّ مجتمع احتياجاته في ميدان مخصّص منها مثلا الصّحة، التّعليم، القطاع الثّقافي، الاجتماعي، البيئة ...إلخ.

لهذا فإنّ مخطّط التّنمية المحليّة يكون على أساس ما يحتاج إليه ذلك المجتمع، إذ تعتبر المشاركة الشّعبيّة قاعدة أساسيّة في إدماج احتياجات المواطنين مع هذا المخطّط الخاص بالتّنمية المحليّة، وهذا راجع إلى أنّ الدّولة أصبحت غير قادرة على فهم متطلّبات المواطنين، بالرّغم من العوائق الّتي تحول دون تحقيق التّنمية المحليّة والنّاجمة أساسا عن طبيعة العلاقة بين المواطنين والدّولة، إلا أنّ هذا كلّه يمكن إصلاحه في ظلّ إستراتيجيّة هادفة كقاعدة للتّنمية المحليّة وهذا ما يفتح آفاق وتطلّعات جديدة لإنعاش التّنمية المحليّة وذلك بتدعيم الاستثمار المحلّي وتشجيع القطاع الخاص في إنجاز مشاريع التّنمية المحليّة وبعث التّنمية المحليّة من القاعدة نحو المركز وهذا لا يتجسّد إلا بالاشتراك الفعلي للمواطنين في تحقيق أهدافها المرتبطة بمشاريع التّنمية المحليّة وهذا ما نظّرت إليه نظريّة التّنمية من تحت وهي أنّ تحقيق أهداف التّنمية المحليّة يبدأ من طرح مشكلات المواطنين بأنفسهم حتّى يساهموا في تحقيق هذه الأهداف.

1- ركائز سياسة التّنمية المحليّة في الجزائر

بدأ الشّعور بأهميّة التّنمية المحليّة والدّور الّذي تؤديه برامجها ومشروعاتها في التّكفّل بالحاجات المحليّة الخاصّة بكلّ إقليم ووحدة محليّة مع بداية تطبيق المخطّط الثّلاثي الأوّل (1967-1969) حيث تمّ إلى جانبه إقرار 08 برامج خاصّة من أجل استدراك النّقائص ووجّهت هذه البرامج إلى 08 ولايات ثمّ تطوّرت إلى 18 برنامجا بعد التّقسيم الإداري لسنة 1974 الّذي رفع عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية ونمى الشّعور بضرورة التّنمية المحليّة وتزايد الاهتمام بها، وتعمّق التّوجّه نحو العمل المحلّي أكثر فتمّ إقرار نوع جديد من البرامج الاستثماريّة الأكثر محليّة وإقليميّة وذات طابع لامركزي إعدادا وتسييرا تحت مسمّى المخطّطات البلدية للتّنمية إلى جانب البرامج القطاعيّة غير المركّزة، الّتي أسهمت إلى حدّ كبير في تلبيّة الاحتياجات المحليّة للسّكان، ومن أجل أن تحقّق هذه البرامج الغاية المرجوّة منها بكفاءة وفعاليّة رأت السّلطات الجزائريّة أن تقوم بسياسة التّنمية المحليّة على الأسس التّالية:

أ- تدخّل الدّولة:

إعطاء الدّور القيادي للدّولة في عمليّة التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة وطنيا ومحليا باعتبارها ممثّلة المجتمع والمعبّرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التّقدّم الاقتصادي والاجتماعي ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لعدّة اعتبارات منها[26]:

الدّولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التّنمية لما تملكه من إمكانات ماديّة وبشريّة وتنظيميّة وماليّة، وهي القوّة السّياسيّة الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلّي والأجنبي، كما أنّ لها دور تحفيزي لتوجيه النّشاط الاقتصادي الّذي يعتبر الوجهة الأكثر احتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز إضافة إلى هذا حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبيّة وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجيّة للمجتمع.

ممّا سبق نخلص إلى أنّ دور الدّولة أساسي لتحقيق التّنمية مهما كانت طبيعة النّظام الاقتصادي القائم، إلا أنّه في بعض الأحيان تبقى هذه الرّكيزة (الدّولة) بعيدة عن فهم كلّ احتياجات المواطنين ومشكلاتهم الأساسيّة لأنّ التّنمية المحليّة أساسها قاعدي وتكون من الأسفل إلى الأعلى وتبقى على الدّولة هو التّمويل المالي لتنفيذ هذه الخطط الموضوعة من طرف اللّجان الخاصّة[27].

ب- المشاركة الشّعبيّة:

إنّ من أهمّ ركائز التّنمية المحليّة هي هذه الرّكيزة والّتي تعتبر منطلق حقيقي وفعّال للتّنمية المحليّة ولا تتحقّق هذه الأخيرة إلا بمشاركته الفعّالة والفعليّة في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه برامجها وخططها، وهذا ما تستطيع الجمعيات الوصول إليه من خلال هذه النّقطة.

جـ - التّخطيط:

يمثّل التّخطيط منهجا علميا وأداة فعّالة وحياديّة يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلّي مهما كانت طبيعة النّظام القائم أو المنهج السّياسي المتّبع فهو عمليّة تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار

طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرّشيدة الّتي يشترك في اتّخاذها الخبراء وأفراد الشّعب وقادتهم السّياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل وتحسين مستوى معيشة الأفراد لذلك وقع اختيار الجزائر على هذه الأداة لبناء وتنفيذ البرامج التّنمويّة وطنيا ومحليا من خلال تطبيق التّخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة، والتّخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعيّة غير مركّزة، والمخطّطات البلدية للتّنمية[28].

د- اللامركزية:

من الرّكائز والأسس الّتي استندت إليها عمليّة التّنمية المحليّة في الجزائر سياسة اللامركزية باعتبارها الأسلوب النّاجح لتحقيق التّنمية الشّاملة، وهذا ما نصّت عليه المادّة 06 من المخطّط الرّباعي الثّاني على أنّه "يجب أن يسمح التّخطيط الجغرافي في إطار تطبيق سياسة اللامركزية خصوصا عبر تطبيق المخطّطات البلدية بتحقيق سياسة التّوازن الجهوي عن طريق البحث عن الاستعمال الكامل للطّاقات البشريّة وموارد البلاد"، كما أوصى المؤتمر الخامس للحزب سنة 1983 بأنّ اللامركزية إطار تنظيمي يمكّن المواطنين على مستوى القاعدة الشّعبيّة سواء كانت مؤسّسات اقتصاديّة أو فلاحيّة أو مجالس محليّة أو هيئة حزبيّة أو منظّمات بإبداء الرّأي حول قضايا التّسيير والتّنظيم، والتّعبير عن المشكلات القائمة وحلولها والأهداف المرغوبة كأطراف معيّنة بالتّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتعتبر اللامركزية هي إحدى الخيارات الاستراتيجية الّذي اعتمدته الجزائر منذ 10 سنوات، واختيارها كأسلوب في التّنظيم والعمل له ما يبرّره:

1- اللامركزية تعطي لعمليّة تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثّل في الدّافعيّة والائتمانيّة.

2- العلاقة القويّة والمباشرة بين التّنمية المحليّة واللامركزية لأنّها تعكس بعمق وصدق واقعيّة مشكلات التّخلّف وطموحات وأولويات كلّ إقليم ومجتمع محلّي.

3- تحقّق التّوافق بين الحاجات المحليّة وقرارات السّياسة المركزية.

4- تخفّف العبء عن الإدارة المركزية وتعمّق الشّعور بالمسؤوليّة لدى المسؤولين المحليين وأفراد الشّعب[29].

5- تساهم في تفعيل وتجنيد وتحريك الإمكانيات المحليّة.

وأخيرا نستطيع القول في هذه الرّكيزة أنّها فعلا نجاح مخطّطات التّنمية المحليّة تكمن في اللامركزية كأسلوب ناجع لاشتراك أفراد الشّعب والمجتمع في الوصول إلى درجة التّغبير الاجتماعي الّذي يبدأ من أفراد المجتمع في حدّ ذاتهم ثمّ الوصول إلى أعلى نقطة.

هـ - التّوازن الجهوي:

شكّلت سياسة التّوازن الجهوي محورا رئيسا في سياسة واستراتيجية التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للجزائر، وفكرة راسخة لدى السّلطات المركزيّة بأنّ التّقدّم الاجتماعي لا يتحقّق إلا من خلال "نمو كافّة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا ومتزامنا" عبر التّوزيع المتوازن والعادل للموارد

والمرافق الاجتماعيّة والثّقافيّة والنّشاطات الإنتاجيّة عبر كامل القطاعات، وهذا ما يؤدّي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تخفيف التّمركز الصّناعي وتنظيم الفضاء الرّيفي والحضري والحفاظ على القطاع الزّراعي.
- كبح التّمركز السّكاني في المناطق السّاحليّة ذات الكثافة السّكانيّة العالية والمهدّدة بمخاطر طبيعيّة.
- تحقيق استقرار السّكان وخاصّة في المناطق الدّاخليّة والجنوبيّة وذلك عن طريق نشر وتعزيز مختلف المؤسّسات الإنتاجيّة والمرافق الخدميّة.
- تشجيع الاستثمار العمومي والخاص المحلّي والأجنبي في مختلف جهات القطر عن طريق المشاريع التّحفيزيّة الماليّة ومشاريع البنية التّحتية وتطوير قطاع الخدمات.

إضافة إلى هذه الرّكائز يجب أن تكون هناك ترقيّة اجتماعيّة وثقافيّة لدى المواطنين لأنّهم دعامة نجاح التّنميّة، فرأس المال البشري والإطارات والكوادر تشكّل عاملا حاسما في تطوّر الدّول، بحيث أنّ الدّول المتقدّمة أعطت اهتماما كبيرا لرأس المال البشري أكثر من رأس المال المادّي لأنّ العنصر البشري هو الّذي يواجه المشكلات وهو الّذي يخطّط وينفّذ ويعالج هذه المشاكل بالحلول الّتي يوجّهها هو كعامل أساسي في دفع عجلة التّقدّم والوصول إلى تنميّة. وهذا ما تسعى إليه الجزائر الآن وأعطت أولويّة قصوى لترفيه الإنسان الجزائري وتحسين مستوى معيشته، وتوفير الموارد اللازمة للتّكفّل باحتياجاته الأساسيّة عبر برامج البنية التّحتية الاجتماعيّة والاقتصاديّة[30].

وحول هذا الموضوع دعا الدّكتور بشير مصطفى كاتب الدّولة السّابق للإشراف والإحصائيات إلى إعطاء فرصة لولايات البلاد من أجل المشاركة في القرار الاقتصادي وقال الدّكتور في محاضرة بعنوان مفاتيح التّنميّة المحليّة، مدخل للمجتمع العلمي آفاق 2030 وذلك في ملتقى علمي نظّمه معهد العلوم الاقتصاديّة والتّجارّة وعلوم التّسيير للمركز الجامعي بميلة حول موضوع التّنميّة المحليّة في الجزائر رهان التّحوّل الاقتصادي المربح، وقال الدّكتور في هذه المداخلة أنّه من الأهميّة العمل على تثمين الموارد المحليّة والمؤهّلات الاقتصاديّة المحليّة في كلّ ولاية، وخلق منافسة بين شتّى مناطق البلاد من خلال تثمين أنظمة الإنتاج والخدمات ومساعدة السّكان على الاستقرار عن طريق عوامل الجذب والاستقطاب، وكذا إدماج الولايات في النّمو الوطني وأضاف هذا الخبير الاقتصادي أنّ الجزائر مازالت تمتلك الكثير من المؤهّلات والقدرات داخليا وخارجيا رغم صعوبة المرحلة الحاليّة، لكن ما علينا وضعه هو وضع خارطة طريق حقيقيّة للنّهوض على المدى القريب والمتوسّط والبعيد وتحدّث الدّكتور بالخصوص على دور أساسي تلعبه الجامعات الجزائريّة، الّتي عليها أن تبني شراكة مع المؤسّسة، على أن تتحوّل من جامعة عامّة إلى جامعة متخصّصة منتجة للبحوث وذات قدرات تنافسيّة، ودعا هذا الخبير بالمناسبة إلى وضع رؤية جديدة لسياسة السّكن بما يمكّن من مجابهة المتطلّبات في هذا المجال الحيوي، ومن جهة أخرى أشار الدّكتور حرّاق مصباح إلى الدّور الفعّال

للمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة في تفعيل التّنمية المحليّة وتجارب دوليّة حديثة في ميدان التّنمية المحليّة والتّسيير المالي للجماعات المحليّة، ويؤكّد الجميع على أنّها كلّها عوامل ناجحة للوصول إلى تنمية محليّة في الجزائر[31].

خاتمة :

من خلال ما تم تناوله لموضوع التنمية المحلية أمكننا أن نستخلص أنه لا يوجد اطار عام و مصدر شامل متفق عليه حول أساسيات لمفهوم التنمية المحلية ، يمكن القول أنها مفهوم حديث أساسه أساليب و طرق العمل الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي بمناطق مخصصة و محددة ، و هذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و التخطيط لهذه العملية ، بشرط أن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير ، الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء المجتمع المحلي في كل المستويات الإدارية و العملية ، ذلك أن التنمية المحلية تشمل كافة المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية و حتى السياسية و عليه فالعنصر البشري هو أساس التنمية المحلية بكونه الفعال لإحداث التنمية و التغيير داخل المجتمعات ، والجزائر واحدة من هذه الدول التي تسعى جاهدة للوصول الى انجاح هذه العملية التي يجب ان تركز فيها على المورد البشري و اسهاماته في الابداع و الابتكار و التي تتم من خلال المشاركة الشعبية لهؤلاء الافراد ، الذي يتطلب سياسة عمومية مبنية على اسس علمية و منهجية ، لهذا فالتخطيط و المشاركة اداة فعالة تمكن من الاستخدام الامثل للموارد المتاحة و استغلال المقومات التي تحوزها الجماعات المحلية سواء المالية ، البشرية أو التنظيمية.

***قائمة المراجع :**

1 . عبد السلام عبد اللاوي: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية و الاقليمية ، جامعة قاصدي مرباح . ورقلة ، ص: 45

2. المرجع السابق: ص: 46

3. أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمع المحلي، دار الوفاء للطباعة و النشر، ط1، الإسكندرية ، 2007، ص : 44

4 . لبنى الكنز: دور المؤسسات الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، التخصص تنمية العلاقات العامة للمؤسسات، جامعة باجي مختار عنابة ، 2008 . 2009، ص: 28

5 . نخبة من أساتذة قسم العلوم الاجتماعية :علم اجتماع المجتمعات الجديدة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2002 ، ص: 61

6 . شاوش إخوان جهيدة : المجتمع المدني و التنمية المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم علم الاجتماع ، جامعة بسكرة ، 2004، ص: 12

7 . المرجع السابق : ص 14

8 . خنفري خيضر: تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2010 . 2011 ص: 34

9 . المرجع السابق: ص 34

10 . المرجع السابق : ص 34

11 . المرجع السابق : ص 35

12 . المرجع السابق : ص 36

13 . عبد الرحمان محمد الحسن :دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية في السودان ، ورقة علمية في مجلة الباحث ، عدد 13 / 2013 ، جامعة بخت الرضا ، السودان ،ص 116

14 . المرجع السابق : ص 116

15 . محمد عبد الشفيع عيسى :مفهوم و مضمون التنمية المحلية ، كتاب إلكتروني بدون طبعة ودار نشر، القاهرة ، ص 15

16 . خنفري خيضر، مرجع سبق ذكره ، ص 14

17 . المرجع السابق : ص 14

18 . المرجع السابق: ص 14

19 . محمد عبد الشفيع عيسى ، مرجع سبق ذكره ، ص 20

20 . المرجع السابق: ص . ص 20 . 21

21 . خنفري خيضر، مرجع سبق ذكره ، ص . ص:15. 16

22 . رشاد أحمد عبد اللطيف : تنمية المجتمع المحلي، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، ط1، الإسكندرية، 2007، ص 98

23 . المرجع السابق: ص 98

24 . المرجع السابق : ص 99

25 . المرجع السابق : ص 100

26- أحمد الشريفي : ورقة علمية بعنوان: تجربة التنمية المحلية في الجزائر، الوسيط على الخط ، www. 4shard .com.file الساعة 13:45 ، التاريخ 2016/02/21

27- المرجع السابق

28- المرجع السابق

29- المرجع السابق

30- المرجع السابق

31- احمدالشريفي : التنميةالمحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح ،الملتقى الوطني بجامعة ميلة ، السنة الدراسية 2015/ 2016 ، المصدر جريدة النصر،www. Diae. net